على الولايات المتحدة كمصدر اساسي لتسليح الجيش المصري «بالقطارة»، بدلا من الاتحاد السوفياتي الذي توقف عن تزويد مصر بالسلاح وفقاً لبرنامج الردة اليمينية للطبقة الحاكمة، استكمالا لتكبيل مصر بالسلاسل الاميركية، وتركها عاجزة امام شروط الهيمنة الاميركية والعربدة الاسرائيلية. ورغم هذا، فان الولايات المتحدة لم تزود الجيش المصري ولن تزوده بما يمكنه من الاخلال بالتوازن العسكري مع اسرائيل، بل تعلن واشنطن علانية ضمانتها لتفوق اسرائيل النوعي على الدول العربية، وهذه السياسة العسكرية تقود مبارك بالضرورة الى عملية تنظيف دائمة للجيش من كافة الضباط الوطنيين، إما باحالتهم على التقاعد وبالتالي اغراقهم في الامتيازات، او نقل المئات من الضباط من متوسطي الرتب الى السودان، او للمشاركة كخبراء عسكريين في تدريب جيوش عدد من الدول العربية والافريقية، وتعيين ضباط ذوي ميول اميركية بدلا منهم، ليضمن بذلك المؤسسة العسكرية، وبشكل خاص الشريحة الارستقراطية العليا منهـا.

وفي عهد الادارة الاميركية الحالية التي بادرت الى انتهاج سياسة عدوانية متطرفة ضد المعسكر الاشتراكي، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، وضد قوى حركة التحرر العالمي والعربي، وعززت دعمها للأنظمة الدكتاتورية في مختلف بقاع العالم، سعت الولايات المتحدة الى توثيق ارتباط النظام المصري باستراتيجيتها، وعملت على توظيف طاقاتها وامكانياتها المختلفة في بناء الحزام العسكري الأمني المعادي على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي، وتابعت الولايات المتحدة ايضا عمليات تأهيل قوات «تدخلها السريع» للعدوان، بتدريبات تجري سراً على الأراضي المصرية، فيما وضع مبارك القواعد والمطارات العسكرية المصرية تحت تصرف الولايات المتحدة، لتمارس دورها التخريبي والتجسسي ضد الدول الوطنية في المنطقة.

وبذلت الامبريالية الاميركية جهوداً كبيرة في اتمام صفقة القوات متعددة الجنسيات بين مصر واسرائيل، والتي تتحول سيناء بموجبها الى قاعدة متقدمة للولايات المتحدة، ودول حلف الأطلسي الأخرى، وتعتبر هذه القوات، في نطاق المهمات الموكلة اليها، احتياطاً مباشراً لقوات التدخل السريع الاميركية في اية مهمات يمكن ان تطرأ؛ أو تقتضيها المصالح الاستراتيجية الاميركية في اي مكان في منطقتنا، ويلتقي هذا كله مع الميل الواضح لدى الدول الرجعية العربية في تعزيز الحضور الأميركي وقواعده العسكرية، التي يمكن ان تشارك في مهمة الدفاع عن هذه الأنظمة فيما لو تعرضت لأية مخاطر تهدد دورها ووظيفتها في اطار الاستراتيجية الاميركية.

وإذا كان مبارك قد تخلى عن بعض اساليب السادات المتهورة والنافرة في التوافق والانسجام المكشوفين مع المخططات الاميركية فانه قد حافظ، ولا شك، على الالتزام بجوهر سياسته، فقد باشر مبارك، بنصائح اميركية، في محاولة تجاوز الصورةالقبيحة التي خلفها السادات؛ حيث انتهج سياسة تهدف في جوهرها الى محاولة فتح الباب بين نظامه والأنظمة العربية الرجعية الأخرى والنفطية تحديداً، على امل ان يؤدي ذلك الى تشجيعها، بتقديم المساعدات المالية لنظامه، او على الأقل باجتذاب بعض اموالها للاستثمار، خاصة وأن المعونات الاقتصادية الاميركية والغربية عموما لم تمكنه من وقف التدهور المتزايد في الوضع الاقتصادي، او الحد من مستوى التضخم الذي اخذ ينهش موازنة الدولة،